المحاضرة العاشرة
سياسات الرعاية الاجتماعية
وظائف السياسة الاجتماعية

تتعدد الوظائف التي تحققها السياسة الاجتماعية ويمكن تحديدها في الوظائف الآتية:

١/ الوظيفة التنموية:
تهدف هذه الوظيفة إلى إعداد المواطنين إعداد يتلاءم مع أدوارهم وإسهامهم في التنمية ولذلك فهي تعمل على دعم وتقوية الأسرة مرتكزة في ذلك على أهمية العنصر البشري في التنمية باعتباره الهدف والوسيلة في نفس الوقت ولتحقيق ذلك تحرص على التعاون والمشاركة والتكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وذلك في إطار الأبعاد الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع.

الوظيفة العلاجية:
تفرض هذه الوظيفة على السياسة رعاية الجماعات الهامشية الموجودة في المجتمع كالأطفال المهملين وكبار السن والذين لا مأوى لهم ويدخل في إطار هذه الوظيفة أيضا دعم الخدمات الصحية والتعليمية لهم ورفع مستوى الخدمات العامة الأخرى التي يحتاجون إليها إلى جانب معالجة المشكلات الاجتماعية التي تنتشر في المجتمع ويعانون منها أفراده.

الوظيفة الاندماجية:
تنحصر هذه الوظيفة في إعادة توجيه الموارد والبرامج والأشخاص بحيث يتحقق الدمج والتكامل لجميع قطاعات المجتمع لتحقيق التنمية الشاملة.

الوظيفة الوقائية:
مجال الاهتمام هنا هي الفئات المعرضة للتأثير السلبي في المستقبل نتيجة عملية التنمية وما يصاحبها من تصنيع وتحضر وهجرة وتغير قيمي وتعمل السياسة على التصدي لذلك قبل حدوثه لحماية هذه الفئات.

رابعا: عناصر السياسة الاجتماعية:

يتفق معظم العلماء والمتخصصين على ان عناصر السياسة الاجتماعية هي:
١- الإيديولوجية السائدة في المجتمع.
٢- الأهداف بعيدة المدى.
٣- مجالات العمل.
٤- الاتجاهات.

الإيديولوجية السائدة في المجتمع:

يقصد بالإيديولوجية الفلسفة الموجهة لسلوك المجتمع بكافة طبقاته وقطاعاته وأجهزته فالأيديولوجية هي خليط من التراث الثقافي والاجتماعي والحضاري والقيم والفلسفة والأخلاقيات والآداب العامة المتفاعلة معا فهي قوة هائلة موجهة لأفراد المجتمع وقوة ضاغطة تمثل الإطار العام لسلوك أفراده ونظمه الاجتماعية.

ولا بد أن تدرك أن السياسة الاجتماعية هي إلا تعبير عن الإيديولوجية قبل أن تكون تعبير عن معارف عملية محققه امبيريقيا أو مهارات فنيه.

فالسياسة الاجتماعية يتم التخطيط لما من منظور يقوم على تبني مجموعة من القيم ينطلق من إطار إيديولوجي معين حيث أنها تضفي الشرعية على القرارات وتحفز الناس على الالتزام بها وهي أيضا تساعد على تشكيل سلوك الأفراد والجماعات والمجتمعات وتوجيهه.

الأهداف بعيدة المدى:

الأهداف: هي الغايات أو النتائج المطلوب الوصول إليها وتحقيقها فهي ترجمة لأمال وتطلعات المجتمع نحو مستقبل أفضل .
وهناك أهداف قريبة المدى وهي الأغراض التي تقومك الخطط والبرامج والمشروعات على تحقيقها وهي لا تتعارض مع الأهداف بعيدة المدى لان تحقيقها يعبر عن تحقيق الأهداف البعيدة.
وهناك عدة اعتبارات لا بد من أخذها في الاعتبار عند تحديد الأهداف بعيدة المدى.

أ- الاستقرار النسبي: يعني المرونة الكافية التي تسمح بمراجعة الأهداف على فترات متباعدة لضرورة إعادة صياغتها استجابة للمتغيرات التي قد تحدث .
ب- الوضوح والتحديد الدقيق بلا تناقض.
ج- الإعلان الصريح على كافة المستويات لتكون معروفة لأنها توضح الإطار المرجعي الذي سيصل في نطاق المجتمع.

ويتم تحديد الأهداف في إطار أيديولوجية الدولة وقيمها الروحية ومثلها العليا وما ترجو أن تصل إليه في المدى البعيد، ومن بين هذه الأهداف :

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة السياسية والاجتماعية والعدالة في توزيع الحقوق .
- حق كل مواطن في التعليم والحصول على عمل مناسب وضمان حد أدنى من الأجور يتناسب مع مستوى المعيشة.
- توفير مظلة من التأمينات الاجتماعية لكل أبناء المجتمع وتوفير مسكن صحي مناسب والرعاية الصحية والوقائية والتأهيلية والعلاجية لكل مواطن.
- حق كل مواطن في التعبير عن رأيه بحرية في إطار القانون.

ويتم ذلك من خلال نشر العدالة الاجتماعية عن طريق تحرير الفرد من الاستغلال وان يكون له نصيب عادل من الثروة القومية وتوفير الأمن والحماية لكل مواطن.

مجالات العمل:

هي ميادين العمل الاجتماعي وقطاعاته وفئات المواطنين الذين يشملهم هذا العمل ويضمن أيضا تحديد زمن هذا العمل ويعني ذلك أن السياسة تحدد الميادين والفئات والوقت الذي يبدأ فيه العمل وذلك يضمن للمجتمع السير نحو أهدافه في اقصر وقت وبأقل تكاليف ممكنه.

ولعلنا ندرك أن الدولة النامية تعاني من إمكانيات محدودة ولذلك يتطلب جهود كثيرة تبذل لان السياسة لا تستطيع أن تشمل كل الميادين والفئات بالرعاية وتوفير الخدمات الاجتماعية والاحتياجات لهم ويعني ذلك أن السياسة لا بد أن تحدد أي الأحياء أولى بالرعاية وكذلك الفئات هل يوجه إلى

أي فئات الفئات القادرة أم الفئات الضعيفة (المحرومة) أم ذوي الاحتياجات الخاصة وهكذا على اعتبار أن لكل فئة مبرراتها التي تستند إليها عند تحديد الأولويات.

الاتجاهات:

هي الأسس والقواعد والمبادئ والمناهج التي تحدد أبعاد العمل ومستواه ونوع البرامج والمشروعات التي تتضمنها الخطط الاجتماعية

فهي أسلوب العمل وطريقته والمناهج التي تستخدم فيه ، وهذه الاتجاهات تتأثر بالأهداف الأيديولوجية السائدة في المجتمع فالاتجاهات التي تحكم سياسة أي حكومة نحو أبناءها هي توفير الرعاية الاجتماعية مهما اختلف الأسلوب المستخدم والاتجاهات ثلاث أنواع:

أ) اتجاهات غير ملزمة :

هي اتجاهات لا يستطيع المجتمع القيام بها لأن الإمكانيات محدودة فهي ليست احتياجات أساسية للمواطنين فهي ترتبط بظروف وإمكانيات المجتمع مثال إعانة الضمان الاجتماعي فقد تختلف قيمتها من مجتمع لمجتمع وفق إمكانياته.

ب) اتجاهات شبه ملزمة :

مثل اتجاه الدولة نحو توفير مسكن مناسب لكل مواطن.

ج) اتجاهات ملزمة :

وتمثل هذه الاتجاهات عنصر هام للسياسة لأنها لها اثر في وضع السياسة ورسمها على أسس سليمة.فمثلا توفير فرص التعليم والرعاية الصحية الجيدة للسكان داخل المملكة العربية السعودية مع الحفاظ على التخطيط الشامل بأسلوب علمي لتحقيق أهداف التنمية.

ركائز السياسة الاجتماعية

يقصد بركائز السياسة الأسس والقواعد التي تقوم عليها فهي المنابع التي تستمد منها كيانها وتمثل الإطار العام للسياسة.

حيث نجد أن لكل مجتمع سياسة اجتماعية قومية وهذه السياسة تستمد من فلسفة المجتمع وتلاءم خصائصه وسماته وينطبق ذلك على المجتمع السعودي كأحد المجتمعات النامية والذي يصبح سياسته لها طابع خاص نابعة من ظروفه الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تستند هذه السياسة على مجموعة من الركائز تتمثل في:

أ) الشرائع السماوية :

تقوم الأديان السماوية على تنظيم علاقة الإنسان بالآخرين وعلاقة الإنسان بالحياة الاجتماعية لذلك تصبح القيم والاتجاهات والمبادئ والأحكام النابعة من الأديان السماوية بمثابة مرشد لتوجيه السياسة الاجتماعية عند تحديد أهدافها حيث قررت المادة الأولى لنظام الحكم بان المملكة العربية السعودية دولة إسلامية دينها الإسلام ودستورها كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد حدد الإسلام مصادر التشريع في :

القرآن الكريم.
السنة النبوية.
الاجتهاد الفقهي.
القياس.

أ- أول مانادى به الاسلام هو وحدة الامة الاسلامية ووقوفهم صفا واحد كالبنيان المرصوص كما في قوله تعالى:
(واعتصمرا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا)
ب- الاسلام أرسى مبادىء الانسانية عندما أعطى للانسان حقوقه وحريته وكرامته قال تعالى :
(ولقد كرمنا بنى ادم وحملنهم في البر والبحر ورزقنهم من الطيبت وفضلنهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا).
ج- ولقد جعل الله تعالى بنى الانسان سواء لافرق بين أبيض ولاأسود ولا ذكر أوأنثى الا بالتقوى والعمل الصالح قال تعالى :(إن أكرمكم عند الله أتقكم).
يتضح التشريع الاسلامى الذى يعتبر أهم ركيزة للسياسة في النقاط التالية :
د- الاسلام دولة منظمة جعل الشورى عماد العلم وشجع عليه فأول أية نزلت في القرآن الكريم في قوله تعالى تعالى (أقرأ باسم ربك الذى خلق)
و- وضع كتاب الله وسنة رسوله (ص) القوانين والتشريعات التى تنظم الحياة بين المسلمين كالميراث ،الاخلاق ،نظام الاسرة ،القيم .

٢-المواثيق الوطنية والعالمية

المواثيق الوطنية هى إطار يستند عليه واضعوا السياسة الاجتماعية عند صياغة السياسة كما أنها تحدد أهدافها البعيدة واتجاهاتها المختلفة ، فالمواثيق منهج يساعد على رسم السياسة الاجتماعية وتعديلها ومن أهم المواثيق الوطنية في المملكة العربية السعودية نظام الحكم وعلاقة الحالم بالمحكوم في إطار القيم الاسلامية والعمل من خلال مجلس الشورى كمنهج للحكم ، بالاظافة الى المواثيق العالمية التى يتم الاتفاق عليها مع الهيئات الدولية

إذن المواثيق االوطنية تتضمن اتجاهات عامة تساعدنا على تحديد على تحديد نقطة البدء واختيار الزمان والمكان وأسلوب العمل ويطلق على ذلك الاستراتجية والتكتيك

الاستراتيجية :هى تحديد هدف الدولة السياسى والاجتماعى من خلال مرحلة معينة وتحديد القوى الاجتماعية القادرة على تحقيق الهدف . فهى منهج رئيسى للعمل مع المجتمعات لتحقيق أهداف هذا العمل حيث تمثل الاطار العام للممارسة

التكتيك: جزء لايتجزأمن الاستراتيجية فهو بمثابة الخطط التنفيذية للاستراتيجية يمثل الهدف الجزئى أو قريب المدى الذى يساعد تحقيقه على تحقيق الهدف العام او بعيد المدى

٣-الدستور :
الدستور هو مجموعة القواعد القانونية التى يحدد شكل ونظام الحكم في الدولة . فهى بمثابة الوثيقة التى تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكومين يحدد الدستور :حقوق المواطنين ووجابتهم وكذلك الاتجاهات والمبادىء العامة للسياسة الخاصة بالدولة والتى تتناسب

مع الايدلوجية التى يأخذ بها المجتمع .فالدستور في المملكة هو كتاب الله تعالىوسنة رسوله (ص)حيث تحمى الدولة العقيدة الاسلامية وتطبق الشريعة وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر وتقوم بواجب الدعوة الى الله ويمكن ان نميز بين عدة أنواع من الدساتير

هناك الدستور المكتوب ،يصدر في شكل وثيقة رسمية ودستور غير مكتوب قائم من الناحية الموضوعية وغير قائم من الناحية الشكلية
وهناك الدستور الجامد والستور المرن

٤-التشريعات والقوانين :
الدستور مصدر القوانين والتشريعات والتشريعات والقوانين هى الترجمة الاجرائية لمباذىء الدستور ، فالتشريعات والقوانين هى القواعد التى تنظم حياة المجتمع وتحديد أساليب استمراره وتعمل على تحقيق أهدافه ،فهى بمثابة الوسيلة التى يمكن عن طريقها تحديد أشكال العلاقات

التى يمكن أن تقوم في المجتمع
وتعتبر الادوات الرئيسية التى يمكن عن طريقها إحداث التغيرات المطلوبة في المجتمع .ويتطلب ذلك صياغة جديدة لشكل القوانين المعمول بها في كل فترة زمنية وهناك مجموعة من الاعتبارات يجب توافرها فة التشريعات والقوانين

أ- تستمد القوانين والتشريعات جذورها من عدة مصادر هى الشرائع السماوية ،الدستور – العرف والقيم السائدة ،خبرة المجتمع .
ب- يجب ان تكون هذه القوانين من منطلق فلسفة واحدة بحيث لايكون بينها تعارض بل يتوافر فيها التناسق والتوازن .
ج- المرونة :بمعنى قابلة للتعديل وفقا لما تنتج عنه الممارسة الفعلية لها .
د- تختلف القوانين من مجتمع لاخر وفى نفس المجتمع من فترة زمنية الى فترة زمنية أخرى
أخرى ،تتصف بالشمول والعمومية بحيث يسهل تطبيقها في العديد من المواقف دون التحديد الدقيق لمواقف بعينيها .

سادسا : مبادىء السياسة الاجتماعية

تعتمد إختيار السياسة على عمليات تخطيطية مثل تحديد الاولويات والبدائل طبقا

للقيم التى تدعم هذا الاختيار وايضا تحديد عائد كل برنامج عن طريق تقييم إثاره على المواطنين ومدى تحقيق الهدف من تكاليفه وعند وضع السياسة الاجتماعية يجب أن نضع في الاعتبار المبادىء الاتية :

١- المساواة :
يعنى توزيع السياسة الاجتماعية مشروعاتها واهتماماتها بطريقة متساوية بين كل المحليات
٢- العدالة :
-يكافأ الفرد حسب العمل الذى يقوم به ، فمقدار المشاركة في المجتمع تكون المساعدة
٣-الكفاية : بمعنى ضمان مستوى اجتماعى صحى اقتصادى مناسب للفرد ويختلف هذا المستوى بأختلاف الزمان والمكان